نشرة صندوق النقد الدولي

تسعى الحكومات في مختلف البلدان الأعضاء سعيا متزايدا للحصول على مشورة الصندوق حول كيفية تشجيع النمو ودعم الجهود المبذولة لخلق فرص العمل. (الصورة: صندوق النقد الدولي)

النمو الاقتصادي والوظائف

الصندوق يعزز مشورته بشأن سياسات سوق العمل

٨ مايو ٢٠١٣

- الارتباط وثيق بين تحديات النمو وخلق الوظائف والإدماج
- الصندوق يعتزم تحسين تحليلاته ومشورته المتعلقة بالوظائف والنمو
- زيادة مشاركة الإناث في سوق العمل يمكن أن تعطي دفعة للتنمية الاقتصادية

صرح السيد مِن زو، نائب مدير عام الصندوق، في مقابلة أجريت معه إنه بعد حصر ما قام به الصندوق في مجال خلق الوظائف والنمو، يمكن القول بأن المجال لا يزال متاحا لكي يقدم المزيد من التحليلات والمشورة بشأن السياسات الاقتصادية، حتى يساعد بلدانه الأعضاء على تحقيق أهدافها المتوخاة للنمو الشامل.

وفي مقابلة مع نشرة صندوق النقد الدولي، أشار السيد زو في معرض حديثه عن دراسة صدرت مؤخرا عن الصندوق بعنوان *الوظائف والنمو: اعتبارات تحليلية وتشغيلية للصندوق* (*Jobs and Growth: Analytical and Operational Considerations for the Fund*) إلى أنه بالرغم من ضرورة تهيئة مناخ اقتصادي مستقر لإنشاء فرص عمل جديدة وتحقيق النمو، فإنه لا توجد استراتيجية وحيدة تصلح لكل البلدان، ولا حل واحد مناسب للجميع.

وقد أبرزت مناقشات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي لجنة الصندوق المعنية بتسيير السياسات الاقتصادية، في سياق اجتماعات الربيع المنعقدة في واشنطن، مدى الحاجة إلى تعزيز النمو وخلق الفرص الوظيفية.

النشرة الإلكترونية: **لماذا يقوم الصندوق بهذا العمل المعني بالوظائف والنمو؟**

السيد زو: أود تسليط الضوء على عاملين رئيسيين. أولا، إذا نظرنا إلى العالم من حولنا سنجد أن أكثر من ٢٠٠ مليون شخص بلا عمل. فمعدلات البطالة طويلة الأجل مرتفعة، وكذلك بطالة الشباب. وفي الوقت نفسه، فإننا لا نشهد حاليا سوى تعافيا طفيفا مقارنة بالأزمات السابقة. ومن ثم فإن النمو المنخفض والبطالة المرتفعة هما من أهم التحديات.

وثانيا، تسعى الحكومات في مختلف البلدان الأعضاء سعيا متزايدا للحصول على مشورة الصندوق حول كيفية تشجيع النمو ودعم الجهود المبذولة لخلق فرص العمل. ويجب أن نتجاوب مع هذه المطالب.

ويركز الصندوق جهوده بالفعل على هذه القضايا في الوقت الحالي. غير أنه من المفيد حصر الإنجازات. ويخدم هذا التقرير ذلك الغرض، فمن خلاله يمكن أن نعرف ما يمكن عمله أكثر من ذلك. ولا أقول إن هذا التقرير بمثابة الخطوة الأولى، لكني لا أعتقد كذلك أنه الخطوة الأخيرة.

***النشرة الإلكترونية*: مع تجاوز البطالة العالمية ٢٠٠ مليون شخص، كما ذكرت، ما الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الحكومات؟**

السيد زو: شهدت البلدان المتقدمة الجانب الأكبر من ارتفاع معدلات البطالة مما يمثل انعكاسا لحالة الضعف التي تعتري الطلب. ولذلك ينبغي أن يكون دعم الطلب الكلي من الأولويات. وينبغي المضي في ضبط أوضاع المالية العامة تدريجيا بقدر ما يسمح به الحيز المالي، ومع توفير الحماية للفقراء.

وبالنظر إلى ما وراء الأجل القريب نجد أن التحديات ستظل قائمة. فالبلدان تتعامل في الوقت الراهن مع تأثيرات "الاتجاهات العامة الكبرى" على المستوى العالمي. فهناك توسع في التكامل التجاري والمالي، وهناك ابتكار تكنولوجي، وهناك تغيرات ديمغرافية، وهي جميعا تؤثر على الوظائف والنمو وعدم المساواة. ويتعين أن تنفذ الحكومات إصلاحات هيكلية جوهرية لمواجهة هذه التحديات.

***النشرة الإلكترونية*: يمثل موضوع "النمو الشامل" محور التركيز الأساسي في الدراسة. فما هو النمو الشامل، وما أهميته، وكيف يمكن أن يعالجه الصندوق؟**

السيد زو: ليس هناك تعريف واحد للنمو الشامل يحظى بقبول الجميع. غير أن معظم التعاريف تضم ثلاثة عناصر مشتركة، هي: تعزيز النمو مع توفير العمالة الإنتاجية أيضا؛ وتوفير تكافؤ الفرص بحيث يمكن لجميع شرائح المجتمع تقاسم النمو وفرص العمل؛ ومعالجة بعض مظاهر عدم المساواة في نتائج النمو، وخصوصا بالنسبة للفقراء والفئات الضعيفة من السكان.

وتحقيق النمو الشامل مهم لأن هناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن ارتفاع درجة عدم المساواة قد يخفض مستوى النمو طويل الأجل ويزعزع استقراره، حتى وإن كانت الأدلة التجريبية على تأثير عدم المساواة على النمو لا تزال غير حاسمة بوجه عام. وعلى سبيل المثال، قد تكون المناطق الأكثر فقراً في المجتمعات غير قادرة على الاستثمار بالقدر الكافي في التعليم والمشروعات التجارية.

ويمكن للصندوق أن يساعد بلدانه الأعضاء على تحقيق النمو الشامل المنشود، بتعزيز مشورته حول سياسات سوق العمل، على سبيل المثال. ويمكن أيضا أن نقدم المشورة حول سياسات المالية العامة التي ترمي إلى بلوغ درجة معينة من إعادة توزيع الدخل دون الانتقاص من الحوافز المطلوبة.

النشرة الإلكترونية: **وهل تقع هذه الموضوعات في حدود صلاحيات الصندوق؟**

السيد زو: نعم. فالمادة الأولى من اتفاقية تأسيس الصندوق تنص على أن المساهمة "في زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة" هي من أهداف المؤسسة. ويمكن معالجة المسائل الاجتماعية الكلية مثل الإدماج وعدم المساواة عندما تهدد بالتأثير على الاستقرار الاقتصادي. ومن ثم، ظلت الوظائف والنمو دائما مهمة لعمل الصندوق.

ومن الواضح أن كثيرا من مجالات السياسة الضرورية لتحقيق النمو الشامل، كالتعليم، يخرج عن مجالات خبرة الصندوق الأساسية. ولذلك فإننا نقوم بالتواصل والتعاون مع مؤسسات أخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي. وعلى سبيل المثال، عملنا مع منظمة العمل الدولية في قضايا الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، مع إجراء دراسات حالة مشتركة في إفريقيا وآسيا. وأقمنا عددا من الحوارات الاجتماعية، مع كل من منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال، في أوروبا وأمريكا اللاتينية ونصف الكرة الغربي وآسيا. ونقوم ببحوث مشتركة مع منظمة العمل الدولية.

وبوجه عام، يقدم الصندوق المشورة بشأن السياسات لمساندة بلدانه الأعضاء في سعيها للمحافظة على النمو القوي والمتوازن.

النشرة الإلكترونية: **تتضمن الدراسة تقريرا خاصا حول الجوانب المتعلقة بالجنسين في الوظائف والنمو؟ كيف ترى هذه التحديات؟**

السيد زو: الجوانب المتعلقة بالجنسين هي من القضايا التي يتعين مراعاتها عند تناول كيفية دعم النمو الشامل. فمشاركة الإناث في سوق العمل لا تزال أقل من مشاركة الذكور ولم ترتفع إلا بدرجة طفيفة في العقود الأخيرة لتصل إلى ٥٢%. وزيادة مشاركة الإناث في سوق العمل يمكن أن ترفع إجمالي الناتج المحلي المحتمل في كثير من البلدان. ومن شأن إلغاء الأحكام الضريبية التي تثبط مشاركة قوة الكسب "الثانية" أن يساعد المرأة على الانضمام إلى القوة العاملة والمساهمة في النمو الاقتصادي.

روابط ذات صلة

الاتجاهات السائدة تشير إلى مزيج السياسات المطلوب لتوفير الوظائف

أسواق العمل والقوى العاملة

خطر الدين على النمو

النمو عامل أساسي في زيادة فرص العمل